

لا تنفذ الوكالة إلا إذا صدرت من القناة الرسمية. في المملكة العربية السعودية تتيح خدمة «إصدار وكالة» إصدار الوكالة إلكترونياً عبر ناجز من غير زيارة كتابة العدل. ومدة الوكالة الإلكترونية لا تتجاوز سنة، ويجوز لأي طرف أن يفسخ نفسه منها جزئياً عبر ناجز أو تطبيق ناجز، وتنفسخ آلياً عند وفاة أحد أطرافها. [1] وفي السعودية لا تصح الوكالة بألفاظ عامة لا تعين نوع التصرف. علّموا الأنواع في الملحق (1). [7] وفي أبوظبي يتولى الكاتب العدل لدى دائرة القضاء توثيق المحررات. [5]

➔ **إصدار وكالة:** <https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/pages/3472d517-7cb4-4cd5-a6bc-2abc9751eea3.aspx>

➔ **منصة ناجز:** <https://najiz.sa/applications/landing>

➔ **الكاتب العدل في أبوظبي:** <https://www.adjd.gov.ae/EN/Pages/notarypublics.aspx>

➔ **الكاتب العدل الإلكتروني:** <https://www.moj.gov.ae/en/services/esystems/e-notary.aspx>

عُمان: الوكالة العامة تشمل كل أمر يقبل النيابة، عدا التبرعات والصلح والإبراء والتحكيم والقرض والأحوال الشخصية ما لم تُكتب (المادتان 675 و677). [8]

الإمارات: يجوز أن تكون الوكالة عامة أو خاصة أو معلقة أو مضافة (المرسوم بقانون اتحادي رقم 25 لسنة 2025، المادة 869، النافذ في 1 يونيو 2026). ونطاق الوكالة العامة قيد المراجعة.

البحرين وقطر والكويت: نطاق الوكالة العامة قيد المراجعة. لا رقم مادة.

وكالة عامة

مسودة وكالة عامة في دول الخليج: الأطراف، وقائمة أنواع الصلاحيات، والقيود، والمدة، والعزل. وهي ليست وكالة خاصة ولا تعفي عن الوكالة الصادرة من القناة الرسمية. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين].

البند (1): الأطراف

أنا [الموكل: الاسم، رقم الهوية، العنوان]، وأنا بكامل الأهلية، أوكل [الوكيل: الاسم، رقم الهوية، العنوان] ليقوم مقامي في حدود هذه الوكالة العامة.

صفة الموكل: [أصالة عن نفسه / وكيل بموجب وكالة / مالك مؤسسة / ممثل شركة].

البند (2): نوع الوكالة

هذه الأداة وكالة عامة. يباشر الوكيل أنواع التصرفات المعلنّة في الملحق (1)، ما لم يُستثنَ تصرف في البند (4). وهي ليست مقصورة على معاملة واحدة مسقاة. وللتصرف الواحد استخدموا وكالة خاصة.

البند (3): نطاق الصلاحية

لا يباشر الوكيل إلا الصلاحيات المعلنّة في الملحق (1)، وفي حدّ كل صلاحية المكتوب أمامها.

البند (4): القيود والتصرفات المستثناة

لا يجوز للوكيل: [الهبّة / إبراء ذمة / الصلح / التنازل عن حق / التصرف في عقار / الاقتراض / استثناءات أخرى]. وما لم يُذكر في الملحق (1) خارج هذه الوكالة.

البند (5): حق التوكيل

خيار: لا يجوز للوكيل أن يوكل غيره.

خيار: يجوز للوكيل أن يوكل غيره في حدود [●]، ويبقى مسؤولاً عن اختياره.

البند (6): المدة والانتهاء

تسري هذه الوكالة من [التاريخ] إلى [التاريخ أو الحدث]، ما لم تنته قبل ذلك بالعزل أو الفسخ أو الوفاة.

البند (7): العزل والفسخ

يجوز للموكل عزل الوكيل بإخطار مكتوب. ويجوز للوكيل أن يفسخ نفسه بإخطار مكتوب. وأبلغوا الطرف الآخر، ومن يتعامل مع الوكيل، متى أمكن.

البند (8): كيف تُستخدم هذه المسودة

استخدموا هذه المسودة لضبط الصياغة. والوكالة التي يُعمل بها هي الصادرة من ناجز أو لدى الكاتب العدل المختص. وإذا تعارض النص العربي والإنجليزي فالعربي هو المقدم في السعودية. وهذه نقطة بداية. راجعوا النص مع محامٍ مرخص في الدولة المعنية قبل الاستخدام.

الموكل: الاسم [●] · الهوية [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الوكيل: الاسم [●] · الهوية [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

ملاحظات السعودية

ما تثبته بطاقة خدمة وزارة العدل ونظام المعاملات المدنية. [1][7]

البند	ما يثبت النص
الإصدار	خدمة إلكترونية تُصدر الوكالة عبر ناجز من غير زيارة كتابة العدل. [1]
الألفاظ العامة	الوكالة بألفاظ عامة لا تعيّن نوع التصرف غير صحيحة (المادة 482). [7]
ما جاوز الإدارة	كل تصرف يجاوز الإدارة يحتاج وكالة خاصة (المادة 484). [7]
المدة	الوكالة الإلكترونية لا تتجاوز سنة. [1]

ملاحظات الإمارات

ما قُري في صفحة الكاتب العدل لدى دائرة القضاء في أبوظبي. [5][6]

البند	ما يُعمل به
أبوظبي	الكاتب العدل يوثّق المحررات العرفية، ومنه الكاتب العدل الخاص والحكومي. [5]
الإنجليزية	للدائرة مكتب لخدمات التوثيق باللغة الإنجليزية. [5]
النطاق	مواد نطاق الوكالة العامة قيد المراجعة. لا رقم مادة لذلك النطاق.

الملحق (1) – الصلاحيات

ضعوا «نعم» أمام كل نوع صلاحية تريدون إصداره، واكتبوا حدّه. والتصرف الواحد المسمّى موضعه وكالة خاصة.

الصلاحية	مشمولة	الحد
المعاملات الحكومية	☐ نعم / ☐ لا	☐ الجهة أو المعاملة
البنوك	☐ نعم / ☐ لا	☐ الحساب أو العملية
المحاكم والمطالبات	☐ نعم / ☐ لا	☐ الدعوى أو نوع المطالبة
العقار	☐ نعم / ☐ لا	☐ العين أو التصرف
الشركات	☐ نعم / ☐ لا	☐ الشركة أو التصرف

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 29 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-وكالة-عامة /ar/ https://www.qanu.ai/ · آخر مراجعة: 29 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية
CC BY 4.0 ·

المصادر

- [1] وزارة العدل، خدمة «إصدار وكالة» الإلكترونية عبر منصة ناجز - <https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/pages/3472d517-7cb4-4cd5-a6bc-2abc9751eea3.aspx>
- [2] منصة ناجز، بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل <https://najiz.sa/applications/landing>
- [3] وزارة العدل، خدمة «صحيفة دعوى» الإلكترونية عبر منصة ناجز - <https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/Pages/928b8f02-19a7-482b-ba0e-29a151d9a900.aspx>
- [4] بوابة الأنظمة بوزارة العدل، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ <https://laws.moj.gov.sa/ar/legislation/PBbHmywh1XMP-Kyv3NtQLg>
- [5] دائرة القضاء في أبوظبي، الكاتب العدل <https://www.adjd.gov.ae/EN/Pages/notarypublics.aspx>
- [6] وزارة العدل الإماراتية، نظام الكاتب العدل الإلكتروني <https://www.moj.gov.ae/en/services/esystems/e-notary.aspx>
- [7] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>
- [8] قانون المعاملات المدنية، المرسوم السلطاني رقم 29/2013 (قُرى النص في [qanoon.om](https://qanoon.om/p/2013/rd2013029) وهي مرآة غير حكومية؛ الإدراج الرسمي لدى وزارة العدل والشؤون القانونية) [/https://qanoon.om/p/2013/rd2013029](https://qanoon.om/p/2013/rd2013029)